



التنوع الإقتصادي في دول الخليج العربي: الفرص والتحديات

د. شمسة بنت مسعود الشيبانية

30 أغسطس 2022

التنوع الإقتصادي في دول الخليج العربي: الفرص و التحديات

- 1 أبرز التحديات و الفرص 7-3
- 2 التنوع الإقتصادي و دواعيه 10-8
- 3 المناخ الإقتصادي الخليجي 11-16
- 4 الإستثمار الأجنبي المباشر 23-17
- 5 سياسات التنوع الإقتصادي 30-24
- 6 توصيات للتنوع الإقتصادي 32-31



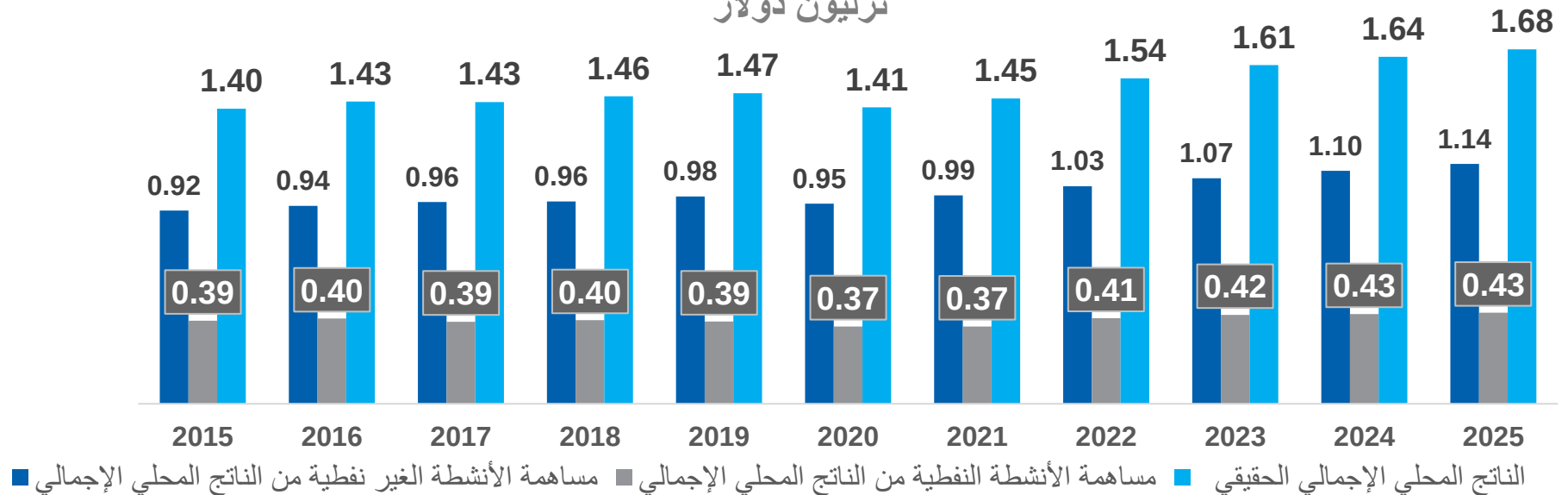
أبرز التحديات و الفرص

أبرز التحديات التي تواجه التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- إن ثقافة الرفاهية والحياة الرغدة الراسخة لدى شعوب الخليج العربية جعلت من السعي للتصنيع أو من التسريع للتنويع في القطاعات الاقتصادية خارج نطاق الذهب الأسود أمراً مستبعداً أو صعباً.
- إن تقلب أسعار النفط والغاز والإعتماد المباشر أو غير المباشر على القطاع النفطي لا يزال يعد من أكبر التحديات التي تواجهها إقتصاديات الخليج حيث يهدد إستدامتها المالية لأن النفط هي سلعة ناضبة تتأثر أسعارها بمتغيرات كثيرة مثل مستويات الإنتاج النفطي، والتطورات الجيوسياسية والإقتصادية ونفسيات المتداولين في أسواق النفط العالمية وغيرها.
- إن وجود فجوة بين مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل و زيادة عدد الباحثين عن فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وقلة الوظائف المعروضة في السوق وقلة الإنتاجية تشكل تحديات كبيرة يتطلب إيجاد الحل الأمثل لها.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ترليون دولار



*المصدر: أكسفورد أكونوميكس

التحديات الأخرى التي تواجه التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- ضعف في توفر البيانات عن مؤشرات التنويع الإقتصادي.

- لا يزال التوظيف متمركز في القطاع الحكومي و عزوف الكثيرين عن العمل في القطاع الخاص.

- تركيز الإستثمار في القطاع العقاري وتوجه النظام المالي والمصرفي نحوه.

- توقعات بإنخفاض العائدات من النفط إزاء التراجع في الطلب العام قبل 2040 و التوجه إلى الطاقات النظيفة المتجددة.

أبرز الفرص لتحقيق التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- إرتفاع العوائد النفطية في ضوء بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة فوق ال 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد لفترة غير قصيرة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي بأن تحقق دول الخليج العربية فوائض قياسية هذا العام تقدر بنحو **1.2 تريليون دولار أمريكي**.

- ضخامة الثروات السيادية الخليجية التي تقدر بنحو **3.3 تريليون دولار أمريكي**.

- وفرة الموارد البشرية الشابة الماهرة حيث تقدر نسبة الشباب من إجمالي السكان في دول الخليج أعلى من **25%**.

- الموقع الإستراتيجي والتنوع الجغرافي.

ضرورة توظيف الإمكانيات بقصد التنويع الإقتصادي بعيدا عن القطاع النفطي إلى القطاع السياحي والوجستي والتكنولوجي والطاقات المتجددة وغيرها.

أبرز مبادرات التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي

- أسست وكالات لدعم عملية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها مثلا الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية وريادة في عُمان وبنوك التنمية في قطر وعمان وسابقا صندوق الرفد.
- أنشئت مناطق تجارة حرّة ومناطق صناعية وإقتصادية خاصة تساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تحتضن مشاريع الطاقات البديلة والمتجددة مثل الدقم في عمان ونيوم المستقبل في السعودية.
- دشنت واحات ومراكز للإبتكار ضمن منظوماتها مثل منطقة البحرين العالمية للإستثمار و واحة المعرفة في عمان و واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا و واحة الأمير عبد الله بن عبد العزيز للعلوم في السعودية.
- وضعت خطط إصلاحية تعليمية تجعل مهارات الخريجين تتماشى مع حاجات السوق و تعددت المبادرات التي تدعم رواد الأعمال الشباب والتي تقدّم لهم التدريب والمشورة في دول الخليج مثل إنجاز عمان.

المقدمة

تعريف و مفهوم التنويع الإقتصادي بين تقليص وتنويع

- عملية إحداث تغييرات هيكلية في البنية الإقتصادية والإجتماعية والإنتاجية بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الإقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة.
- توفير عدد كبير ومتنوع من الصناعات في إقتصاد معين.
- تقليص دور القطاع الحكومي وتطوير دور القطاع الخاص.
- تهيئة إقتصاد حديث خارج نطاق النفط ويحافظ على مستوى دخل عال نسبيا بعد نفاذ النفط.
- و في الخليج: تقليل الإعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية العامة من خلال تنمية قطاع غير نفطي وإستحداث صادرات غير نفطية ومصادر إيرادات غير نفطية.

التنويع الإقتصادي هو إذا ليس بالضرورة غياب التخصص ولكنه يتطلب وجود تخصصات متعددة داخل الإقتصاد لتوسيع القاعدة الإنتاجية و لضمان الإستدامة المالية.

دواعي التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربية

- تعزيز الإنتاجية والتنافسية.

يساهم الإعتماد الكبير على الموارد النفطية في تخفيض الإنتاجية وبالتالي تخفيض القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية فضلا عن تخفيض قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

- إستيعاب القوى العاملة و تخفيض معدل البطالة.

إن القطاع النفطي بشكل عام غير قادر على استيعاب الأيدي العاملة لإعتماده الرئيسي على الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة كما أن هذا القطاع يتطلب عمالة ذات مستويات مهارة عالية نسبيا لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى كالتعدين والسياحة و الزراعة و النقل والصناعة.

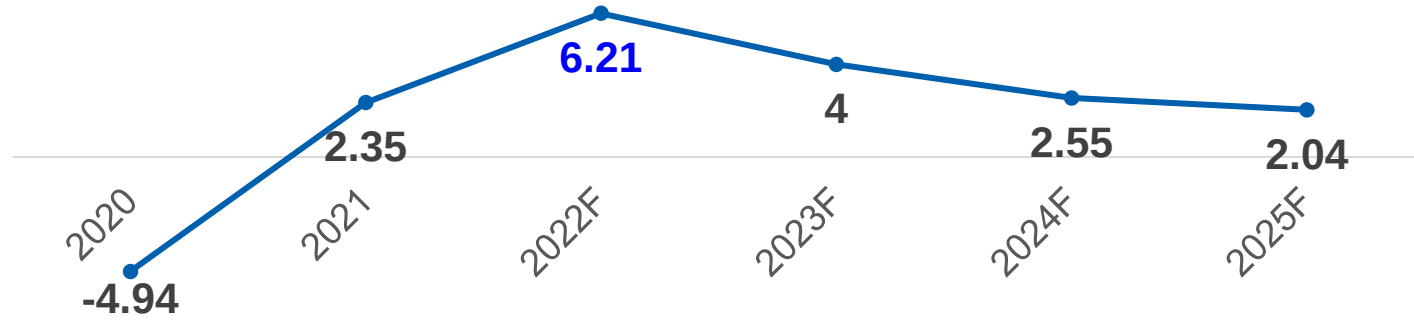
- تحقيق الإستدامة المالية و محاولة الوصول إلى الإكتفاء الذاتي.

إن التنويع الإقتصادي يقلل من خطر الإنكشاف الإقتصادي بسبب الإعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من قاعدة تصديرية متنوعة حيث أن غالبية الدول النفطية تستورد كل شي عدا النفط مما يعرض هذه الدول إلى أخطار كثيرة منها تعثر سلاسل التوريد كإلغاء بعض الواردات الغذائية في حالة حدوث خلافات سياسية مع الدول المصدرة لهذه المواد.

المناخ الإقتصادي الخليجي

آفاق الإقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي ،
%



*المصدر: أكسفورد أكونوميكس

- من المتوقع أن تتوسع إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.21% في عام 2022.

- و ستنمو بأسرع وتيرة لها منذ عقد من الزمان. فمن المرجح أن يستمر هذا النمو الإقتصادي الإيجابي على المدى المتوسط، مدفوعًا بقطاعات النفط و الغاز والقطاعات غير النفطية حيث إرتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014.

- أدت التوترات المستمرة بين أوكرانيا وروسيا إلى تغييرات في سوق الطاقة، والتي يستفيد حاليا منها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير. حيث من المتوقع في هذا العام أن تحقق هذه الإقتصادات فوائضا مالية قوية، مما سيساعد على تعزيز ثقة المستهلك ومعنويات الإستثمار.

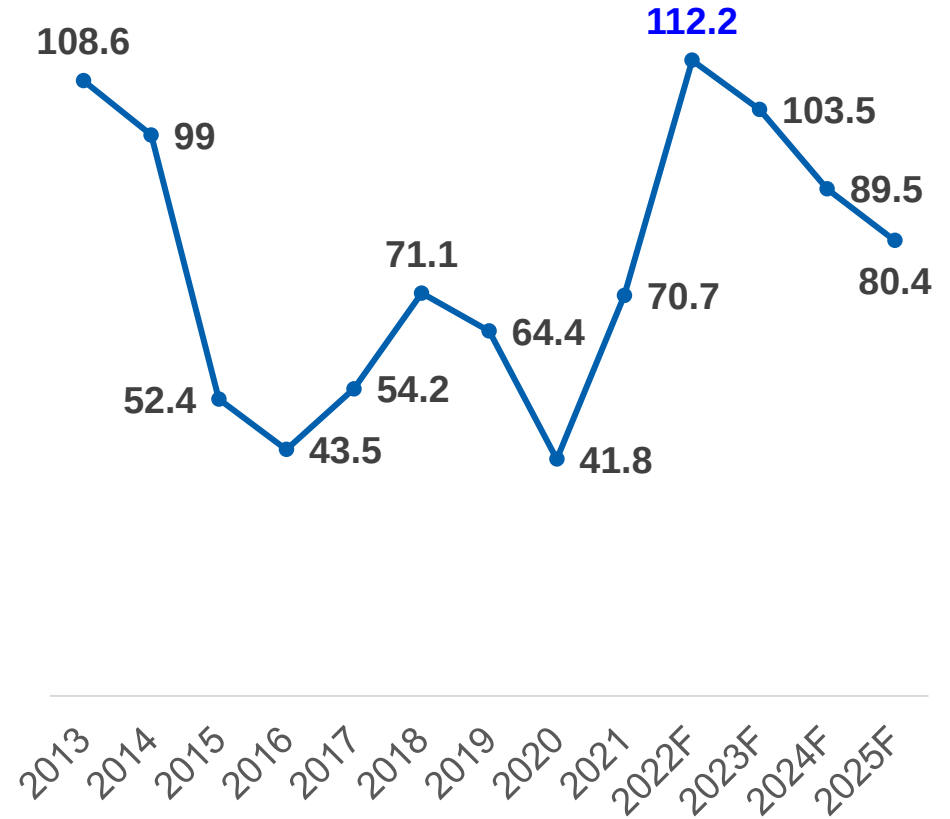
إرتفاع أسعار النفط والإنتاج

- إرتفعت أسعار النفط الخام بعد غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير وظلت مرتفعة فأثرت إيجاباً على زيادة الإيرادات النفطية مع إرتفاع صادرات النفط.

- وافقت أوبك + على زيادة الإنتاج في يوليو وأغسطس بمقدار أكبر من المتوقع حيث تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في اختلال التوازن في أسواق الطاقة العالمية.

- زادت أوبك + الإنتاج بمقدار 648 ألف برميل يومياً في شهري يوليو وأغسطس. كانت المجموعة تعيد ببطء ما يقرب من 10 ملايين برميل يومياً وافقت على سحبها من السوق في أبريل 2020.

توقعات أسعار النفط



إنتعاش إقتصادي قوي

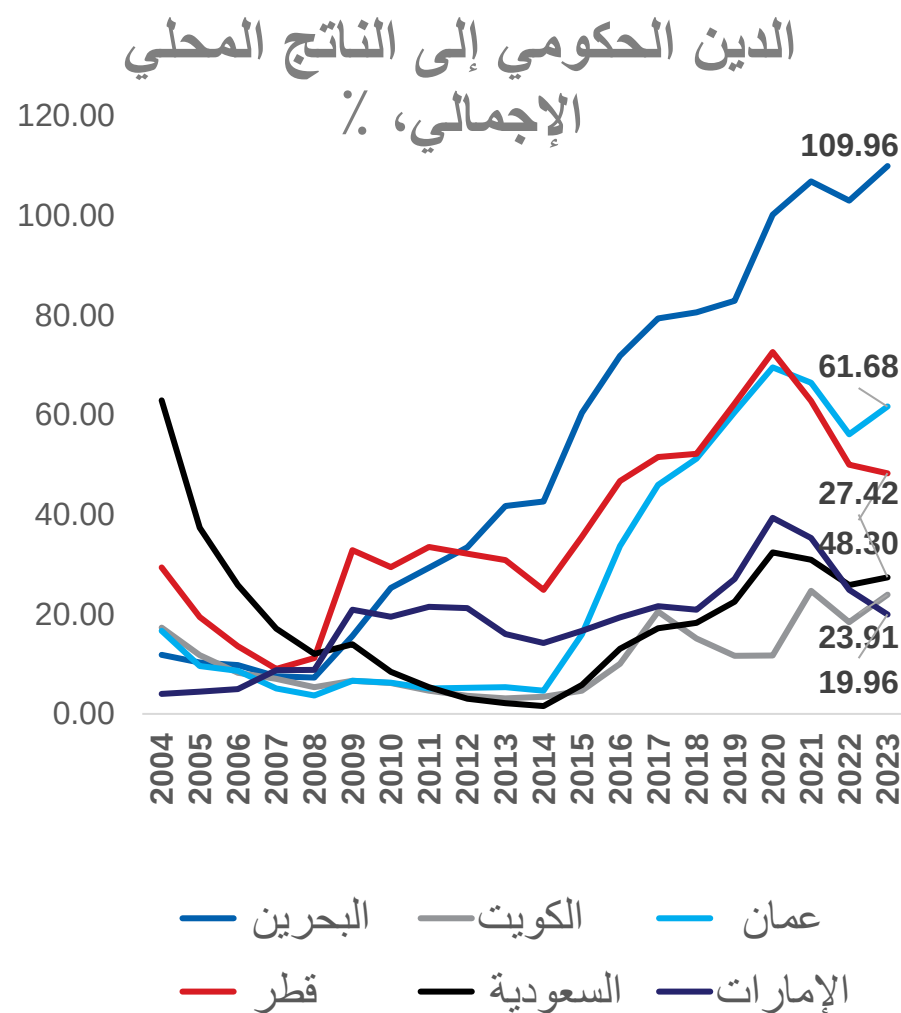
	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% على أساس سنوي)			التضخم (% على أساس سنوي)			ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %			الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		
	2021	2022F	2023F	2021	2022F	2023F	2021	2022	2023F	2021	2022F	2023F
دول الخليج	2.4	6.2	4.0	2.3	3.1	2.5	9.5	19.0	17.1	-2.3	13.1	12.2
البحرين	1.9	2.8	2.2	-0.6	3.0	2.2	2.5	6.6	3.3	-6.4	-1.3	-1.9
الكويت	2.5	6.3	3.9	3.4	3.9	2.8	33.6	52.5	48.1	-16.5	4.8	2.9
عمان	3.0	3.3	3.2	1.5	2.8	1.8	-6.8	3.9	1.0	-3.4	5.3	2.7
قطر	1.5	3.6	3.5	2.3	3.3	2.0	14.6	16.7	14.3	0.2	9.1	8.9
السعودية	2.9	7.1	2.7	3.1	2.8	2.8	5.3	16.6	14.9	-2.3	9.5	9.0
الإمارات	1.6	6.7	6.8	0.2	3.8	1.7	11.4	17.7	16.8	3.2	13.1	13.1

- من المتوقع أن يتفوق النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام على جميع الأسواق الناشئة عدا بعض الأسواق في جنوب شرق آسيا، حيث تتوقع المملكة العربية السعودية نموًا بنسبة 7.1٪ والإمارات بنسبة 6.7٪ والكويت بنسبة 6.3٪ ، مما يعكس انتعاشًا في أسواقها المحلية بسبب الطلب على النفط و زيادة مستويات الإستثمار بما يتماشى مع إستراتيجيات رؤيتهم الوطنية.

- ستشهد إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام فائضا مزدوجا بإستثناء البحرين التي من المتوقع أن تعاني من عجز في الميزانية العامة بسبب إرتفاع الدين العام.

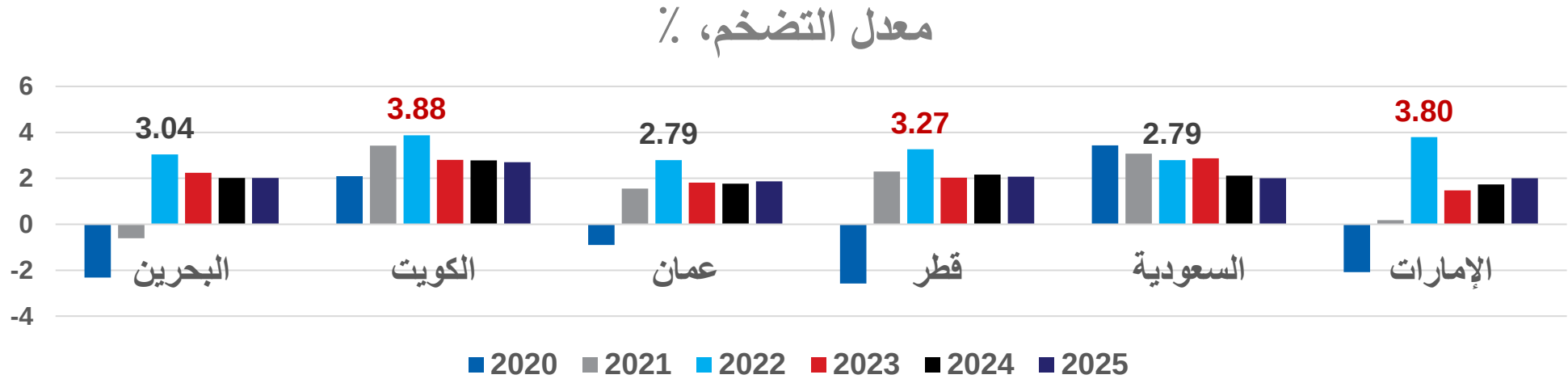
الدين العام في البحرين هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي

التاريخ	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
2004	11.85	17.30	16.65	29.39	62.93	4.03
2005	10.28	11.80	9.58	19.40	37.34	4.43
2006	9.76	8.26	8.65	13.59	25.83	4.99
2007	7.55	7.05	5.10	9.04	17.12	8.78
2008	7.29	5.38	3.67	11.23	12.06	8.84
2009	15.63	6.65	6.65	32.84	13.99	20.87
2010	25.25	6.16	6.24	29.46	8.43	19.47
2011	29.29	4.64	5.07	33.47	5.38	21.47
2012	33.46	3.60	5.24	32.12	3.04	21.21
2013	41.72	3.09	5.34	30.88	2.15	16.02
2014	42.64	3.43	4.64	24.91	1.56	14.19
2015	60.42	4.65	15.95	35.55	5.80	16.65
2016	71.82	10.02	33.66	46.71	13.09	19.37
2017	79.37	20.49	45.94	51.57	17.16	21.62
2018	80.61	15.10	51.25	52.18	18.28	20.91
2019	82.88	11.64	60.53	62.28	22.49	27.09
2020	100.18	11.71	69.52	72.61	32.39	39.36
2021	106.85	24.68	66.45	62.78	30.90	35.27
2022F	103.03	18.43	56.12	49.98	25.85	24.88
2023F	109.96	23.91	61.68	48.30	27.42	19.96



*المصدر: أكسفورد أكونوميكس

تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم



*المصدر: أكسفورد أكونوميكس

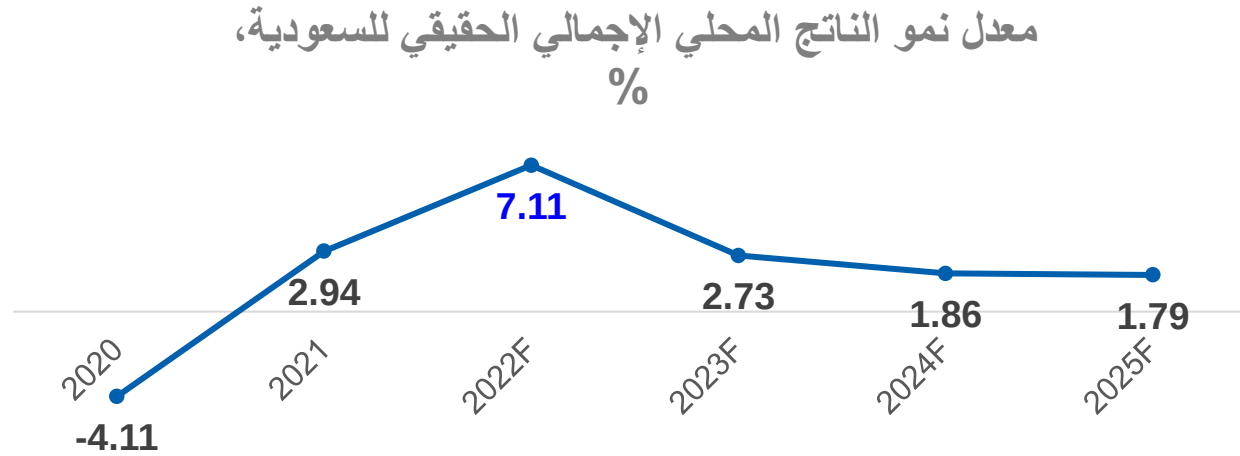
- من المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي هذا العام إلى 3.1٪، وهو أعلى معدل منذ عدة سنوات، لكنه لا يزال أقل بكثير من معدل التضخم العالمي البالغ 7.4٪.

- كذلك من المتوقع أن تسجل الكويت أعلى معدل تضخم بين أقرانها بنسبة 3.9٪ تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.8٪ وقطر بنسبة 3.3٪.

- يؤدي إرتفاع أسعار الطاقة والغذاء وأسعار النقل والترفيه إلى زيادة التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، يقترب التضخم الإقليمي من ذروته ومن المتوقع أن يعود إلى المستوى الأمثل بحلول عام 2023 بعد الإنتهاء من تشديد السياسة النقدية.

الإستثمار الأجنبي المباشر

المملكة العربية السعودية



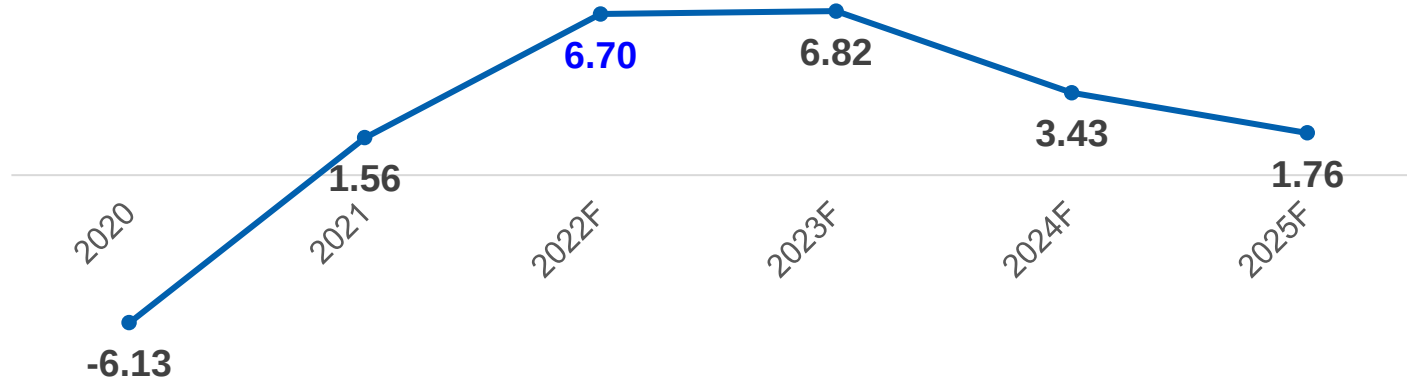
- ستستخدم الحكومة جزءا من فائض العائدات النفطية لخفض ضريبة القيمة المضافة من **15%** إلى **5%**.

- نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من **200%** في 2021 بسبب الإصلاحات في السياسات واللوائح تماشيا مع رؤية 2030 لجلب 100 مليار دولار أمريكي من الإستثمار الأجنبي المباشر. و يخطط صندوق الإستثمارات العامة لجذب 1.06 مليار دولار من الإستثمارات والخبرات من الولايات المتحدة إلى مدينة نيوم السعودية المستقبلية من خلال الشراكة بين نيوم وميامي.

- سيتم منح العقود الحكومية فقط للشركات التي توافق على إنشاء مقر إقليمي في المملكة بحلول عام 2024. وحتى الآن، أكدت 44 شركة أجنبية خططها لنقل مقرات أعمالها إلى المملكة العربية السعودية حيث تهدف البلاد إلى الإنفتاح تدريجيا على الملكية الأجنبية الكاملة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات،
%

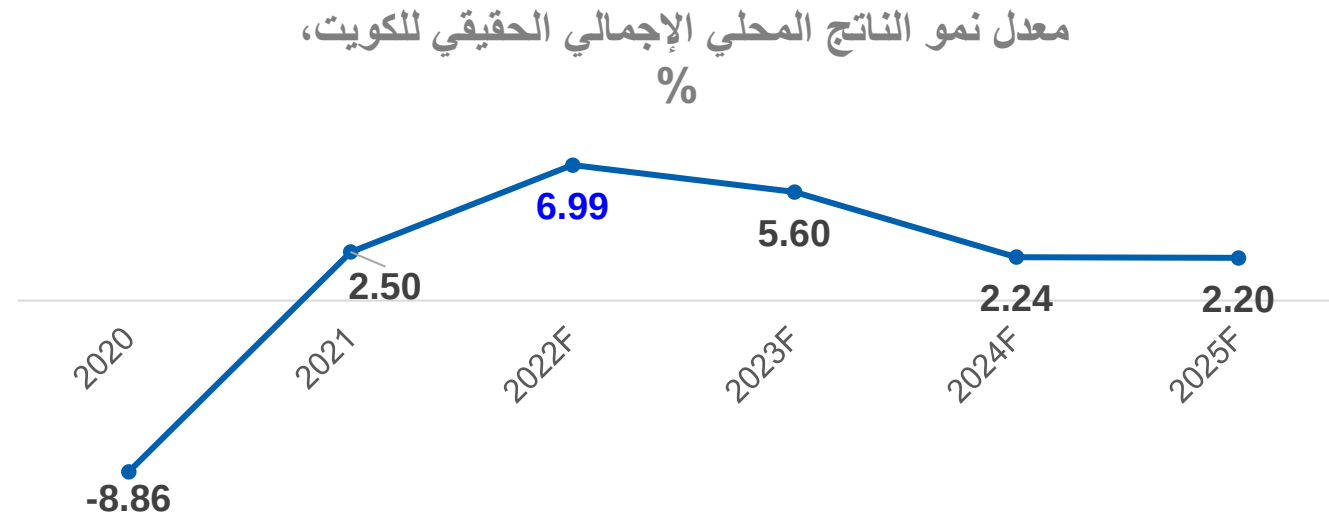


- بينما إنخفض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة إرتفاعا بنسبة 11٪ في عام 2020. نظرا للإصلاحات التنظيمية في البلاد لتعزيز ثقة المستثمرين وسهولة ممارسة الأعمال التجارية.

- تهدف الإمارات إلى إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 150 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر المقبلة.

- أكد ملتقى الإستثمار السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة على مكانة الدولة كمركز إستثماري عالمي مع الطاقة المتجددة وإستثمارات المحافظ الأجنبية ومدن المستقبل.

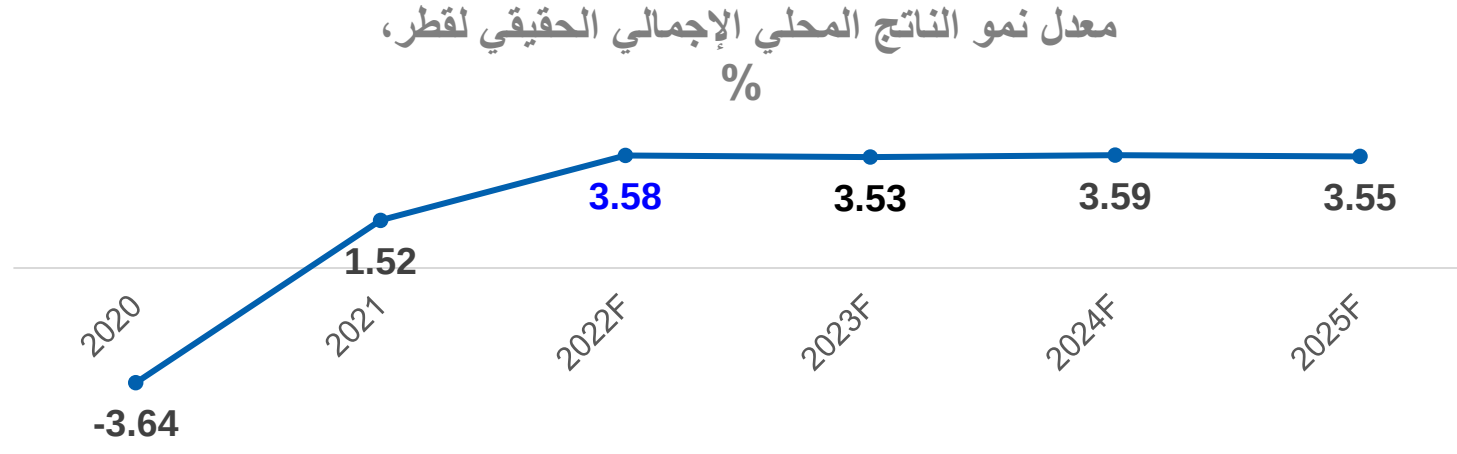
دولة الكويت



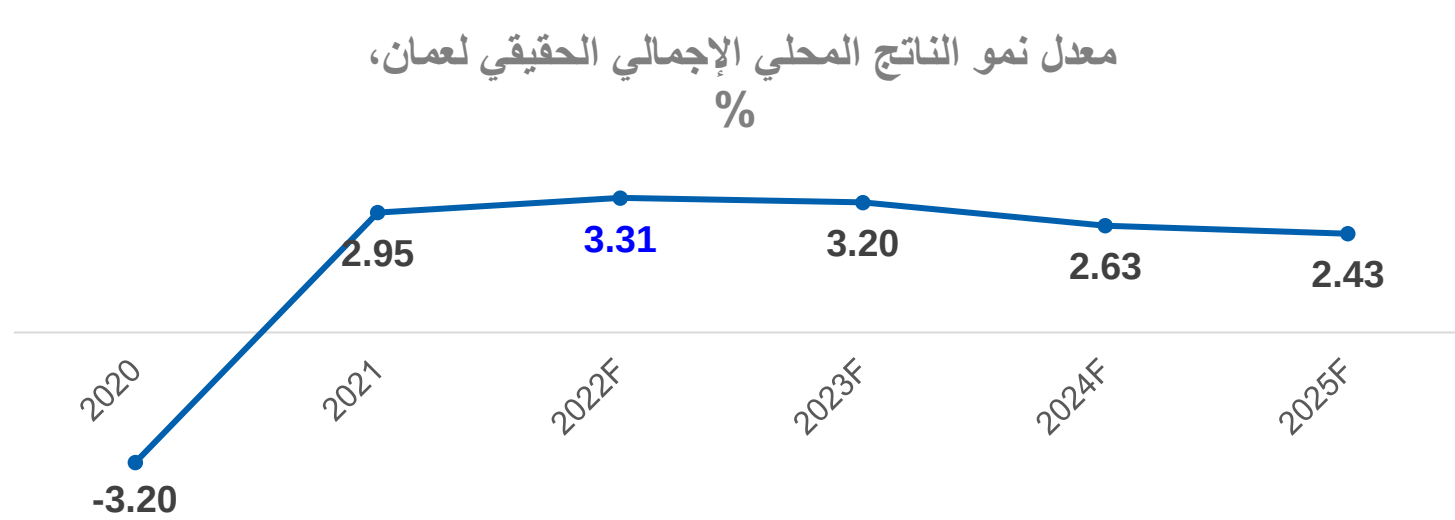
- تتطلع الكويت بجد إلى استثمار ثروتها النفطية لتطوير الاقتصاد وتنويعه. وتهدف إلى جذب أكثر من 200 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2020 و 2035 من أجل أن تصبح مركزا عالميا للتجارة والتمويل.

- تركز رؤية الكويت 2035 على تحسين البنية التحتية الاقتصادية للبلاد، مثل بناء المطارات والموانئ والطرق والمناطق الصناعية والمستشفيات والسكك الحديدية.

- وتتطلع مبادرة البوابة الشمالية، التي تشمل مشاريع الجزر الخمس أو مدينة الحرير، إلى الاستثمار في القطاعين العام والخاص لإنشاء منطقة اقتصادية دولية.



- وتبدي هيئة تشجيع الإستثمار في قطر تفاؤلها بشأن وضع الإستثمار الأجنبي المباشر في البلاد تزامنا مع الإستثمارات المترتبة من إستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022.
- حافظت البلاد على تركيزها على التوجهات الحالية - مثل التكنولوجيا والرقمنة مشيرة إلى أن ميكروسوفت ضاعفت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- وعلى غرار الدول المجاورة، أجرت قطر مؤخرا إصلاحات كبيرة لخلق مناخ أكثر ملائمة للمستثمرين. مثل السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100%، والإعفاءات من بعض الجمارك ومزايا إستخدام الأراضي. على الرغم من أنه من الملاحظ أن الضريبة على الشركات الأجنبية لا تزال عند معدل مرتفع يبلغ 35% في الصناعات الإستخراجية مثل الغاز الطبيعي.

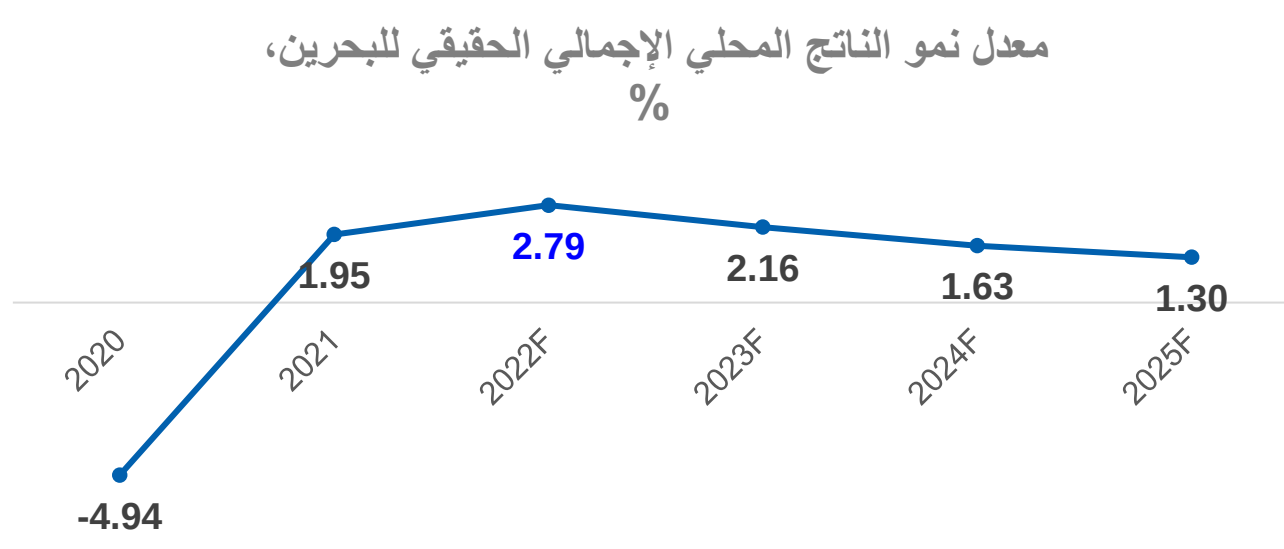


- بلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان حوالي 15.9 مليار ريال عماني في عام 2020.

- تصدرت المملكة المتحدة قائمة البلدان الأجنبية في الإستثمار المباشر في عمان حيث بلغ مجموع إستثماراتها حوالي 7.9 مليار ريال عماني، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1.9 مليار ريال عماني ، والإمارات العربية المتحدة بحوالي 1.3 مليار ريال عماني.

- كما يبلغ مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر لكل من الكويت و البحرين و قطر في عمان حوالي

1.7 مليار ريال عماني.



- استحدثت البحرين تأشيرة إقامة ذهبية لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية التي تساعد الحكومة على تحقيق هدفها المتمثل في 2.5 مليار دولار أمريكي من الإستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام 2023.

- تأمل الحكومة البحرينية في تنويع الإيرادات من خلال إدخال ضريبة الشركات وزيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة لخفض الدين العام المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي من 107% إلى 103%.

سياسات التنويع الإقتصادي

سياسة التنافسية الاقتصادية

المتانة الاقتصادية لمجلس التعاون ... مستدامة وأكثر تنوعاً اقتصادياً

يشكل التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون وفشاً لما ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون في العام 1983م، ومن ضمن الأهداف المنصوص عليها، وضع أنظمة مماثلة في مختلف المجالات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والصناعية والشؤون التجارية وغيرها من المجالات. ويتجلى الاهتمام البالغ الذي يوليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بالتحويل الاقتصادي الوطني القائم على عملية التنوع في أنشطتها وقطاعاتها الاقتصادية لدول مجلس التعاون، من خلال الرؤى والخطط التنموية الاقتصادية المستقبلية الطموحة التي تبنتها دول المجلس للنهوض باقتصاداتها حتى عام 2030م، وإلى الخطوات المهمة التي أنجزتها لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، من بينها إنشاء هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية في العام 2016م، والهيئة القضائية الاقتصادية التي أنشئت في نفس العام، والتي حددتها المادة 27 من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة لعام 2001م.

التكامل الاقتصادي مسيرة مجلس التعاون 1981 - 2025م



التكامل الاقتصادي عنواناً للعقد الخامس من مسيرة مجلس التعاون استناداً على عوامل عديدة منها:

- الرؤى والخطط التنموية الوطنية في جميع دول المجلس، وما توفره من فرص كبيرة للقطاع الخاص نحو قيادة الاقتصاد الخليجي.
- بروز الحاجة للتكامل الخليجي في مجالات الأمن الغذائي والدوائي، و توظيف الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي، والتكامل اللوجستي.
- توفير متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز التعامل مع الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.
- تعزيز الاستثمارات الخليجية المشتركة وتوطين رأس المال الخليجي في مشاريع التكامل على أسس تجارية واقتصادية وفق أفضل ممارسات الحكومة.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول والتكتلات المماثلة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ودعم التنافسية والحضور الإقليمي والدولي.

أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة

خلال الـ 40 السنة الماضية لمجلس التعاون من خلال تنفيذ جملة من المشاريع والخطط الحيوية والإستراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي البيني

- الشبكة الخليجية للصرف الألي
- السوق الخليجية المشتركة
- هيئة الربط الكهربائي
- البطاقة الذكية الموحدة لدول المجلس
- هيئة الاتحاد الجمركي
- شركة المدفوعات الخليجية
- مشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون
- مركز المعلومات الجمركية

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في الناتج العالمي بالأسعار الجارية 2020م

1.7%

ترتيب مجلس التعاون من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي 2020م

12 عالمياً

دول مجلس التعاون 2021م توقعات نحو تحقيق نمو اقتصادي بعد انكماش بسبب جائحة كورونا(كوفيد- 19)

الإمارات	من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في العام 2021م نحو 1.2% قبل أن تتسارع وتيرة النمو إلى 2.5% في 2022م و2023م بدعم من النفقات الحكومية وإقامة معرض إكسبو 2020 في أكتوبر 2021م
البحرين	من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 3.3% في العام 2021م وأن يستمر على التيرة نفسها في الأمد المتوسط
السعودية	من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.4% في العام 2021م، وفي الأمد المتوسط من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المتوسط 3% خلال فترة التنبؤات
عمان	من المتوقع أن يتعافى اقتصاد عمان في 2021م وإن كان بمعدل نمو متوسط قدره 2.5%، وفي الأمد المتوسط من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في المتوسط 5.3% خلال فترة التنبؤات
قطر	من المتوقع أن يسجل الاقتصاد القطري معدل نمو قدره 3% في عام 2021م قبل أن تتسارع وتيرة النمو إلى 4.1% في العام 2022م و4.5% في العام 2023م
الكويت	من المتوقع أن يتعافى النمو الاقتصادي ليسجل مستوى معتدلاً قدره 2.4% في العام 2021م قبل أن يرتفع في المتوسط إلى 3.2% في العامين 2022-2023م

أبرز المقومات التنافسية الاقتصادية لدول مجلس التعاون مقارنة مع 138 دولة في العالم، 2020م

- الإمارات: 1 مؤشر المقومات التنافسية المعرفية
- البحرين: 13 مؤشر تأثير قوانين الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر
- عمان: 22 في مؤشر صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

قطر: 4 السعودية: 11 الكويت: 20 مؤشر توفر رأس المال الاستثماري

ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر التعافي الاقتصادي من آثار جائحة كوفيد- 19 على مستوى المنطقة العربية، 2020م

1 الإمارات 2 السعودية 3 الكويت

سياسة التعاون الصناعي و الإستثماري

الأداء العام لمساهمة مجلس التعاون في مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة مقارنة مع الدول العربية، 2020م



79%	81.5%	53.6%	87.9%
مؤشر نسبة إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة	مؤشر نسبة إجمالي التكلفة الرأسمالية للمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة	مؤشر نسبة إجمالي عدد الوظائف الجديدة	مؤشر نسبة إجمالي عدد الشركات لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

الأداء العام في مؤشرات استقبال استثمارات مجلس التعاون لمشاريع العربية، 2020م

80	68	5,478	3,647.7
إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية الجديدة	إجمالي عدد الشركات العربية الجديدة	إجمالي عدد الوظائف الجديدة	إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة (مليون دولار أمريكي)

معدل التغير (%) لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون، 2020م



* مقارنة مع 2019م

حصة مجلس التعاون من إجمالي في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية %55.4

أبرز الوثائق الفنية في مجال التعاون الصناعي الخليجي المشترك، حتى أكتوبر 2021م

استخدام المنتجات الصناعية الخليجية كجزء من القروض والإعانات التي تقدمها دول المجلس للدول الأخرى.

إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية، وتتضمن عددًا من الأهداف الرئيسة بعيدة وقصيرة المدى، مما يعزز القدرة التنافسية لصادرات دول المجلس.



سبل ومجالات زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني بدول المجلس.

سبل تطوير وتشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس.

مساهمة الصناديق السيادية الاستثمارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2020م



الترتيب الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لدول مجلس التعاون في مؤشر البيئة الاستثمارية مقارنة مع 19 دولة، 2020م



تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2016 - 2020م

2020م	2019م	2018م	2017م	2016م
11.0%	10.7%	10.8%	10.9%	10.9%



تصنيف دول مجلس التعاون في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي العالمي، 2021م

الترتيب العالمي لأبرز مقومات أداء القدرة التنافسية الصناعية لاقتصادات دول مجلس التعاون مقارنة مع 152 دولة في العالم، 2021م

الإمارات	17	البحرين	24
السعودية	27	قطر	4
عمان	23	الكويت	37

سياسة ريادة الأعمال

ريادة الأعمال.. محفز قوي نحو التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كوفيد-19

حظي التعاون في المجال التجاري بين دول مجلس التعاون قائمة أولويات واهتمام وتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حفظهم الله ورعاهم منذ بداية المسيرة المباركة للمجلس في العام 1981م. والذين حرصوا على توفير البيئة التشريعية الشاملة لتحقيق التكامل التجاري البيني. وعليه أخذ المجلس الأعلى لمجلس التعاون في البيان الختامي الصادر عن قمة الغلا التاريخية 5 يناير 2021م (قمة السلطان قابوس والشيخ صباح)، على أهمية الاستمرار في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إيماناً منهم بدورها الحيوي ومساهمتها في اقتصاديات دول المجلس، وفي ظل اهتمام دول مجلس التعاون برواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء لجنة المسؤولين عن مبادرات رواد الأعمال والاقتصاد المعرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول المجلس، تتبع للجنة التعاون التجاري، وكان من أبرز ما تحقق في هذا المضمار: اعتماد تعريف (استرشادي لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بدول المجلس، وكذلك العمل على اعتماد مشروع اللائحة المنظمة لبرنامج رواد الخليج، كما أخذ مجلس التعاون على أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك نحو التحول الرقمي في مواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) في هيمنة التجارة الإلكترونية على حركة التجارة في العالم، واعتبر عام 2020م في ظل الجائحة عام التحول الرقمي، حيث شهد العالم حركة متسارعة نحو الرقمنة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة، واعتماد التجارة الإلكترونية التي تحولت إلى البديل الاضطراري لأنماط التجارة التقليدية لاعتبارات تتعلق بالظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، ومنها القيود على حركة انتقال البشر والسلع، فأصبحت التجارة الإلكترونية تمثل الخيار الأمثل لتسيير التجارة بين دول العالم، وقد سن مجلس التعاون القوانين والتشريعات اللازمة وفق أفضل الممارسات العالمية، انطلاقاً من حقيقة أن التجارة التقليدية بعد العام 2020م ستكون مختلفاً تماماً عن ما قبل الجائحة في كافة المجالات، ومن هنا عمل المجلس على استحداث قانون موحد لدول المجلس لتنظيم التجارة الإلكترونية بين دول المجلس لمواكبة التحول الرقمي.

المقومات التنافسية لأداء دول مجلس التعاون في مؤشر العالمي لريادة الأعمال للعام 2021/2020م



التقدم المحرز لأداء دول مجلس التعاون في مؤشرات ثقافة ريادة الأعمال للاقتصاد الرقمي العربي، 2020م



الدولة	مؤشر انحاء الموالف	مؤشر نمو الشركات المتكثرة	مؤشر الشركات التي تتبنى الابتكارية
الإمارات	67%	71%	62%
البحرين	61%	57%	51%
السعودية	58%	69%	54%
عمان	54%	59%	50%
قطر	64%	67%	63%
الكويت	54%	53%	47%

أعلى دولة على مستوى الدول العربية في ثقافة ريادة الأعمال الإمارات

أبرز الجوائز التشجيعية لريادة الأعمال في دول مجلس التعاون



سياسة التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية

- المادة 25 من الاتفاقية الاقتصادية 2001م، بأن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.



القوانين الصادرة في تنظيم العمل في التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون

- القانون الاتحادي الإماراتي في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، 2006م
- قانون المعاملات الإلكترونية البحريني، 2002م
- مشروع نظام التجارة الإلكترونية السعودي، 2014م
- المرسوم السلطاني العماني لقانون المعاملات الإلكترونية، 2008م
- قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري، 2010م
- القانون الكويتي في شأن المعاملات الإلكترونية، 2014م

الأداء العام لحجم التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين في مجلس التعاون، 2020م

حصة قطاع التجارة الإلكترونية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

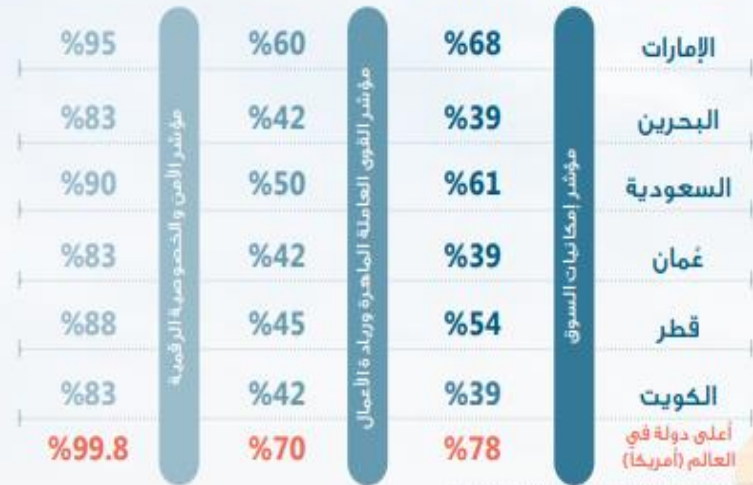


إيرادات قطاع التجارة الإلكترونية



دول مجلس التعاون
أحد أسواق التجارة الإلكترونية الأسرع نموًا في العالم، 2020م

التقدم المحرز لأداء دول مجلس التعاون في مؤشرات قائمة أفضل الدول للاستثمار في التجارة الإلكترونية والقطاع الرقمي مقارنة مع 128 دولة في العالم، 2020م



50 مليار دولار أمريكي

توقعات نمو سوق التجارة الإلكترونية لمجلس التعاون بحلول 2025م

تطور سوق التجارة الإلكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين لمجلس التعاون (مليار دولار أمريكي)، 2015-2020م

السنة	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
تطور سوق التجارة الإلكترونية	5.3	8.4	11.2	14.4	17.7	24.0

بحسب التريبل إنديكس - 19

التقدم المحرز لأداء دول مجلس التعاون في مؤشرات التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين، 2020م

مؤشر نسبة الموثوقية البريدية (تأمين المراسلات الإلكترونية)

مؤشر نواقل خوادم الإنترنت الأمانة استخدام الحسابات وبطاقات الدفع

مؤشر انتشار الحسابات الإلكترونية وبطاقات الدفع للمواطنين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة

مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت للتجارة الإلكترونية (شمول البنية التحتية الإلكترونية)



الدولة	مؤشر نسبة الموثوقية البريدية (تأمين المراسلات الإلكترونية)	مؤشر نواقل خوادم الإنترنت الأمانة استخدام الحسابات وبطاقات الدفع	مؤشر انتشار الحسابات الإلكترونية وبطاقات الدفع للمواطنين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة	مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت للتجارة الإلكترونية (شمول البنية التحتية الإلكترونية)
الإمارات	64%	61%	88%	99%
البحرين	7%	49%	83%	100%
السعودية	78%	43%	72%	96%
عُمان	73%	43%	74%	92%
قطر	73%	50%	66%	100%
الكويت	45%	50%	80%	100%
المتوسط العالمي	47%	53%	60%	60%

أكبر الـ 10 اقتصادات عالمية الناشئة تطورًا في مؤشر التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين، 2020م

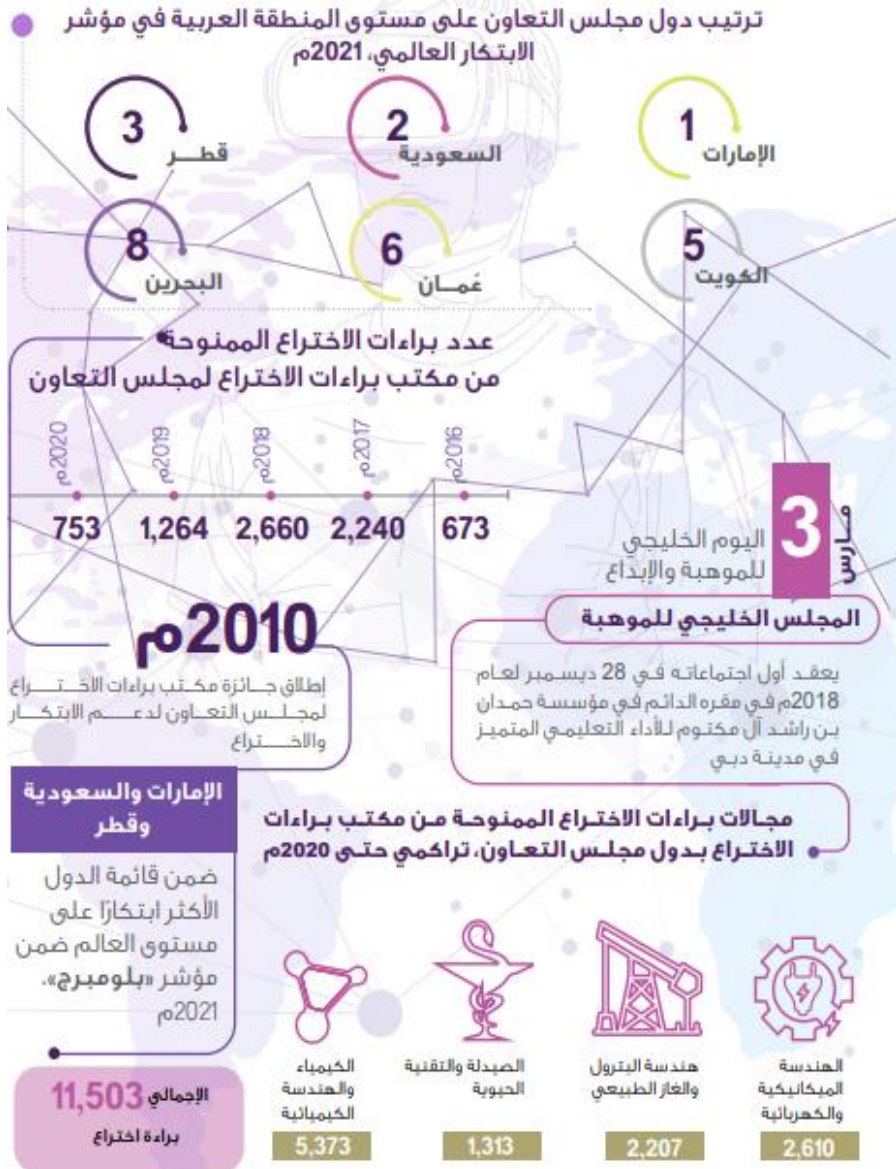


سياسة الابتكار

الملكية الفكرية... نحو تعزيز الابتكار والاختراع في مجلس التعاون

حظي التعاون في مجال براءات الاختراع ونشر ثقافة الملكية الفكرية باهتمام خاص منذ بداية المسيرة المباركة لمجلس التعاون، وفقاً لما نصت عليه المادة 20 من الاتفاقية الاقتصادية: 'أن تقوم الدول بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع وتتعاون في مجال الملكية الفكرية، وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسيق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية الدولية' وإن دول مجلس التعاون استطاعت تحقيق قفزات جيدة وإنجازات ملموسة على دعم الإبداع والابتكار والاختراع وزيادة أعداد الباحثين والعلماء والمهندسين، لتعزيز منظومة الابتكار الوطنية لدول مجلس التعاون في إطار مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتفعيل مراكز البحث على أساس الابتكار باعتباره ركيزة أساسية في الاستراتيجيات التنموية لدول المجلس، وأداة رئيسية لبناء اقتصاد معرفي تنافسي يتمتع بالمرونة والإنتاجية العالية، حيث تمثل رؤية وأهداف دول مجلس التعاون الرئيسة في تحويل اقتصاداتها التقليدية القائمة على صناعة البتروكيماويات إلى الاقتصادات الأكثر تنوعاً والمستدامة من خلال العديد من المشروعات القائمة على الاقتصاد المعرفي.

أبرز المقومات التنافسية في مؤشرات الابتكار في مجالي الإنتاج والابتكار المجتمعي لدول مجلس التعاون مقارنة مع 138 دولة في العالم، 2020م



سياسة التحول الرقمي

التكنولوجيا..... هي القوة الدافعة والقاطرة لاقتصاد مجلس التعاون نحو المستقبل

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تضي بخُطاً ثابتة وجهود خيثة لتعزيز قدراتها التنافسية الرقمية في مجال التحول الرقمي. وتحقيق الريادة العالمية لتكون ضمن المجتمعات والاقتصادات القائمة على التكنولوجيا والابتكار خلال العقود الأربعة الماضية. من خلال ما يتماشى مع خططها الحكومية التنموية والسياسات والإستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى دفع مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقد شهدت كل دول المجلس في الوقت الراهن استثمارات واسعة النطاق في سبيل تطوير البنية التكنولوجية، وسنظوسه اتصالات متقدمة. وتبني أدوات الجيل الجديد من التقنيات المتقدمة. مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. والروبوتات، والتجارة الإلكترونية. في سبيل دعم سياسات التنويع الاقتصادي وتكتسب هذه الاستثمارات أهمية بالغة، من كونها دعامة أساسية لتعزيز القطاعات غير النفطية. وترجمة التطلعات الرامية إلى بناء اقتصادات معرفية أكثر تنافسية ومرونة واستدامة.



جميع دول مجلس التعاون

● صنفت ضمن مستوى متوسط مرتفع في مؤشر جاهزية تبني التكنولوجيا العصرية. وذلك وفقاً لمؤشر تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021م. الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد».

● تصدر إقليمياً مؤشر المركب لرصد الاقتصاد الرقمي مستفيدة من إستراتيجيات التحول الرقمي ومن الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وذلك وفقاً لمؤشر المركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية لعام 2021م. الصادر عن صندوق النقد العربي.

توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومنظمة التعاون الرقمي للتعاون في مجال الاقتصاد الرقمي، 18 أبريل 2021م



أبرز المنصات الرقمية الحكومية الخدمية بدول مجلس التعاون، حتى أكتوبر 2021م

الإمارات	المنصة الرقمية الموحدة
البحرين	البوابة الوطنية لمملكة البحرين
السعودية	المنصة السعودية الوطنية للخدمات الحكومية
عمان	بوابة غمانا الرقمية
قطر	بوابة حكومة قطر الرقمية (حكومي)
الكويت	منصة سهل (الكويت)

الأداء العام لدول مجلس التعاون في مؤشرات الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة العالمي، 2020م

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	مؤشر الخدمة عبر الإنترنت	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مستوى تصنيف مؤشر المشاركة الإلكترونية	
86%	90%	73%	93%	مرتفع جداً	الإمارات
82%	79%	84%	83%	مرتفع جداً	البحرين
80%	69%	86%	84%	مرتفع	السعودية
77%	85%	78%	70%	مرتفع جداً	عمان
72%	66%	67%	72%	مرتفع	قطر
79%	84%	75%	79%	مرتفع جداً	الكويت
82%	76%	86%	83%	مرتفع جداً	مستوى الدول ذات الدخل المرتفع

تصنيف دول مجلس التعاون علي مستوى العالم في التحول الحكومي الرقمي ضمن مؤشر نضج التقنيات الحكومية ... حالة التحول الرقمي في القطاع العام، 2021م



أبرز التوجهات الإستراتيجية والسياسات في دول مجلس التعاون نحو التحول الرقمي



- إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة
- إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031
- إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) 2021
- إستراتيجية الحكومة الرقمية 2025



- إستراتيجية الحكومة الرقمية 2022
- الخطة الوطنية الخامسة للاتصالات
- سياسة الحوسبة السحابية



- الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي
- الإستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي
- الإستراتيجية الوطنية للطيف الترددي 2025
- سياسة الاقتصاد الرقمي



- إستراتيجية عمان الرقمية
- قانون المعاملات الإلكترونية
- برنامج التحول الرقمي



- إستراتيجية الحكومة الرقمية 2026
- إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي
- الخطة الإستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



- التحول الرقمي لرؤية الكويت 2035
- الإطار التنظيمي للحوسبة السحابية
- الآلة إدارة وتنظيم الطيف الترددي

الخاتمة

التوصيات نحو مزيد من التنويع الإقتصادي في دول الخليج العربي

- إستثمار جزء من الفوائض المالية في خفض الدين العام من أجل تحسين التصنيف الائتماني للبلاد والقدرة على إعادة جدولة القروض المتبقية أو الحصول على التمويل المناسب بسعر فائدة أقل.
- إستثمار الجزء المتبقي على تكملة مشاريع البنية التحتية وإنشاء مشروعات الأمن الغذائي تجمع بين الزراعة والمياه والثروة السمكية والحيوانية.
- توطين الإنتاج والتصنيع و إيجاد مناخ محفز للتصدير و للريادة والإبتكار وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة للانتقال إلى الطاقات المتجددة البديلة بأسرع ما يمكن.
- تعزيز آليات التنفيذ عن طريق مواصلة بناء و تمكين المؤسسات الداعمة للشركات والتحالفات بين دول الخليج العربي وفقا لسياسات التنويع الإقتصادي التي تتشابه فيما بينها بالتركيز على قطاعات سريعة الدخل مثل السياحة و القطاع اللوجستي و التكنولوجي و التعدين.

يتعين على دول الخليج تدعيم تكتلاتها الإقتصادية بتلاحم أكبر لحماية مكتسباتها من التقلبات العالمية المتكررة.

شكرا جزىلا